المحور : المحور الثاني : القاعدة القانونية ملزمة مزودة بجزاء

المحور الثاني : القاعدة القانونية ملزمة مزودة بجزاء

2024

الاستاذ زنون عمار

الاستاذ زنون عمار

قائمة المحتويات

مقدمة

إن دراسة مقياس المدخل للعلوم القانونية ضروري، في الدراسات القانونية إذ يمكن الطالب من الإلمام بالمبادئ الأساسية للقانون، وتحديد نطاق الدراسات القانونية، وتقسيماتها الأساسية. فالقانون ينظم سلوك الأفراد في المجتمع، ويوفق بين المصالح المتعارضة بما يحقق المصالح العامة للمجتمع، فيبين الحقوق و الواجبات، والذان هما وجهان لعملة واحدة.

فالقانون هو مجموعة القواعد التي تحكم سلوك الافراد في الجماعة ، والتي يتعين عليهم له، ولو بالقوة إذا لزم الامر، كما يعرف على انه مجموعة من القواعد القانونية التي تصدر عن سلطة مختصة و ذلك من أجل تنظم علاقة الفرد بالدولة و علاقة الافراد فيما بينهم، وتتميز القاعدة القانونية بمجموعة من الخصائص. ومنه يفترض أن للقاعدة القانونية خصائص تميزها.

إذن فماهي خصائص القاعدة القانونية؟

من خلال هذا الدرس يتم تناول بإيجاز خصائص القاعدة القانونية ، وذلك وفق المنهج الوصفي، والتحليلي، في خطة تتكون من ثلاثة محاور، المحور الاول : القاعدة القانونية سلوكية إجتماعية، والمحور الثاني : القاعدة القانونية عامة ومجردة، والمحور الثالث و الاخير القاعدة القانونية ملزمة مزودة بجزاء.

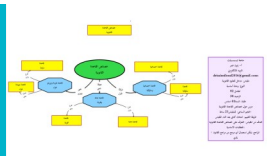
(انظر.C)

I

A. *القاعدة القانونية ملزمة*

إن المقصود من إلزامية القاعدة القانونية هو اقترانها بجزاء يكفل احترامها من طرف المخاطبين بها، فلولا تزود القاعدة القانونية بجزاء لاصبحت مجرد نصيحة قد لا تتبع، فالجزاء على مخالفة القاعدة القانونية توقعه السلطة العامة في المجتمع، فالقانون يهدف لتنظيم علاقات الأشخاص فيما بينهم داخل المجتمع، بقواعد ملزمة يجبر الافراد على احترامها من خلال تزويدها بجزاء يوقع على المخالف ، ومع ذلك يجب الملاحظة أن وجود الجزاء لا يعني أن اتباع حكم القاعدة القانونية يكون دائما ناتجا عن خوف المخاطبين بها من توقيع الجزاء، فالوضع الغالب أن احترام القاعدة القانونية يكون بمحض إرادة الافراد ، نظرا لعدة عوامل منها :

- تطابق القاعدة القانونية مع القواعد الاجتماعية الاخرى للمخاطبين بها، كقواعد الدين و الاخلاق.
- اقتناع المخاطبين بضرورة القاعدة القانونية، لأنها تحقق الطمئنينة و الاستقرار اللازمين لاستمرار الحياة للمجتمع،
- واحساس المخاطب بالقاعدة القانونية بانها تكفل له الحماية في نفس الوقت الذي تلزمه باتباع سلوك معين.
- وأن كلما ارتقى المجتمع ازداد افراده احتراما للقاعدة القانونية دون النظر إلى ما يمكن توقيعه من جزاء.

ورغم اقتران القانون بجزاء لكن لي بالضرورة أنه يحترم من طرف المخاطبين به، فارادة الافراد تبقى حرة مختارة في اتباع أو عدم اتباع هذه الأحكام، مع تحمل نتيجة ذلك، ومنه فإن عنصر الجزاء يمر بمرحلتين :

المرحلة الأولى وقائية وتعني الخضوع الإرادي، وتفرض على المخاطب بها احترام حكمها خوفا من توقيع الجزاء، فالجزاء في هذه المرحلة لايوقع وإنما يهدد به، ويكون الجزاء قد حقق الدور الوقائي، عن طريق التهديد وإشاعة الرهبة لمنع مخالفة القواعد القانونية، وهذا الدور يعد أساسي في القاعدة القانونية.

المرحلة العلاجية : يقصد بها الردع و الاجبار، فإذا لم يحقق الجزاء دوره الوقائي وأن المخاطب بالقاعدة القانونية لم يرهبه امكان توقيع الجزاء، وخالف ما تقتضيه القاعدة القانونية، فينشط الجزاء ويتضح جانبه الإيجابي، فيحول بدوره إلى صورة واقعية ينفذ في مواجهة المخالف لمعاقبته، أو لإعادة التوازن بينه و بين من أصابه الضرر من هذه المخالفة(4[مصادر و مراجع رقم 1]).

B. *تمرين*

[ص 1 حل رقم *10*]

حدد العوامل التي تجعل القاعدة القانونية محترمة من طرف الأفراد بغض النظر عن الجزاء

C. *القاعدة القانونية مزودة بجزاء*

تتميز القاعدة القانونية بتضمنها للجزاء و الذي يجعلها إلزامية، فلابد من توضيح الجزاء و صوره.

1. تعريف الجزاء

الجزاء هو ذو طابع مادي ملموس ، يمس بالشخص المخالف بعقوبة سالبة للحرية وهي الحبس، أو السجن حسب درجة الجريمة، وقد يمس بحياة المخالف وهي الإعدام في حالة جنايات محددة، وقد يمسه في ماله مثل الغرامة الجزافية، أو إزالت المخالفة ذاتها، وبذلك تتميز قواعد القانون عن قواعد الأخلاق، في أن الجزاء هو عتاب الضمير واستهجان المجتمع، كما تتميز قواعد القانون عن قواعد الدين في أن الجزاء يكون حالا أما في قواعد الدين فقد يكون الجزاء في الدنيا أو في الآخرة.

فالجزاء المقرر في القاعدة القانونية توقعه السلطة العامة التي تملك تنفيذه جبرا على المخالف، لذلك يعتبر الجزاء نوعا من الإجبار العام إذ تمارسه السلطة العامة المختصة باسم المجتمع و توقعه وفقا لنظام معين معروف سلفا، ولايجوز للأفراد أن يوقعو الجزاء بأنفسهم، إلا في الحالات الاستثنائية التي يكون فيها من المتعذر على السلطة العامة التدخل في الوقت المناسب، فالتقنينات الحديثة تسمح للشخص بالحق في الدفاع عن نفسه وماله، لرد الاعتداء الذي يتعرض له بالقوة، وتعرف هذه الحالة بحالة الدفاع الشرعي، المنصوص عليها في المادة 39 من قانون العقوبات الجزائري، وتعفي الشخص من المسؤوليتين الجزائية و المدنية(5)[مصادر و مراجع رقم 1].

2. صور الجزاء

يتخذ الجزاء على مخالفة القاعدة القانونية صورا متنوعة ، فكل فرع من فروع القانون يتضمن جزاء يناسبه و يحقق الغاية من قواعده. سواء في القانون اجنائي، أو المدني أو الإداري.

أ- صور الجزاء في القانون الجنائي : تعتبر الجزاءات المقررة على مخالفة قواعده أشد الجزاءات صرامة، تتمثل في عقوبات بدنية تمس جسم المخالف، بعقوبة سالبة للحرية، وقد تصل إلى الإعدام بالنسبة للجرائم الخطرة، او تكون العقوبة هي السجن المؤبد أو السجن المؤقت أو الحبس، وقد تمس المخالف في ماله فقط فيحكم عليه بغرامة مالية أو المصادرة، وتتم بحكم يصدر من القضاء الجزائي، بموجبه تؤول إلى الدولة ملكية الاشياء المستخدمة سابقا في تنفيذ جريمة ما، أو كانت معدة لاستخدامها لهذا الغرض، أو الاشياء التي نتجت عن ارتكاب الجريمة.

ب _ صور الجزاء في القانون المدني : يتخذ الجزاء صور مختلفة منها التعويضات المالية، كإلزام المتسبب في الضرر بخطئه بتعويض نقدي، أو الحكم ببطلان العقد أو فسخه، فالبطن هو الجزاء المقرر على عدم استجماع العقد لأركانه كاملة مستوفية شروطه، ويترتب عنه انعدام العقد باثر رجعي، بالنسبة للمتعاقدين وبالنسبة للغير تبعا لذلك، أي أنه يعتبر العقد كأن لم يكن. أو فسخ العقد كجزاء عن عدم تنفيذ أحد المتعاقدين لإلتزاماته، رغم اكتمال اركان العقد([مصدر 1]6).

ج _ صور الجزاء في القانون الإداري : تتنوع الجزاءات في المجال الإداري، فجزاء مخالفة قواعد قانون الوظيفة العمومية، من طرف الموظف يترتب عنه جزاءات تأديبية، كنقل المنصب، و التخفيض من الرتبة، و التوقيف، حسب جسامة الخطأ المرتكب من طرف الموظف الموظف، وتصل في حالات خطرة إلى الفصل من الوظيفة.

وهكذا نجد في فروع القانون المختلفة عدة من الجزاءات تجمع بينهما ضرورتها كوسـيلة لاغنـى عنهـا لضمان احترام القواعد القانونية(7).[مصادر و مراجع رقم 1]

II

] ص 2 حل رقم *10*]

ماهي علاقة خصائص القاعدة القانونية بسلوك الأفراد في المجتمع؟

خاتمة

إن القاعدة القانونية تتميز بخصائص أضافة الى ما ذكر فـي المحـور الاول بانهـا قاعـدة ملزمـة، تتضـمن جزاء يقوي عنصر الإلزام فيها، وتتكون من مرحلتين المرحلة الوقائية ، حيث الافراد يحترمونها خوفا مـن توقيع الجزاء فلا يخالفونها، وهنا الجزاء يؤدي دوره السلبي، ولا ينتقل إلى دوره الإيجابي، وينشط ، إلا عندما تتم مخالفة القاعدة القانونية، فيت الانتقال الى المرحلة العلاجية، حيث يوقع الجزاء علـى مـن يخالف القاعدة القانونيـة، وتختلـف صـور الجـزاء حسـب مجـال القاعـدة القانونيـة، مـاغن كـانت قاعـدة قانونية جنائية، أو مدنية، أو تنتمي للقانون الإداري.

حل التمارين

< 1 (ص 5)

تطابق القاعدة القانونية مع القواعد الاجتماعية الاخرى للمخاطبين بها، كقواعد الدين و الاخلاق.- اقتناع المخاطبين بضرورة القاعدة القانونية، لأنها تحقق الطمئنينة و الاستقرار اللازمين لاستمرار الحياة للمجتمع،- واحساس المخاطب بالقاعدة القانونية بانها تكفل له الحماية في نفس الوقت الذي تلزمه باتباع سلوك معين.- وأن كلما ارتقى المجتمع ازداد افراده احتراما للقاعدة القانونية دون النظر إلى ما يمكن توقيعه من جزاء.

< 2 (ص 8)

القاعدة القانونية سلوكية لأنها تنظم السلوكات الواجبة الاتباع، فهي قاعدة تقويمية للسلوك و ليست تقريرية، وهي اجتماعية لأنها تنظم سلوكات الافراد في المجتمع، وعامة لأنها تخاطب الافراد وتعلمهم بالسلوكات الواجبة الاتباع بصفاتهم و ليس بذاتهم، ومجردة لأنها تصاغ لتوجه لكل الافراد، ومزامية الاتباع سلوكيا، ومزودة بجزاء لمنع تكرار السلوك المخالف لها، واصلاح ما نتج من اضرار.

قائمة المراجع

[1] توفيق حسن فرج :المدخل للعلوم القانونية، النظرية العامة للقانون ، والنظرية العامة للحق، الدار الجامعية، بيروت، تجاه جامعة بيروت العربية، لبنان، ط. ثالثة، 1993، ص 15 إلى 27.

[1] مصدر يتضمن الأمر 75 - 58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 القانون المدني،(ج.ر عدد 78 مؤرخة في 24 رمضان عام 1395 الموافق 30 سبتمبر سنة 1975 ، ص 990).